PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Dostour**
DATE:	**13-February-2018**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**35,000**
TITLE :	**President El Sisi on site for the inauguration of the Egypt Petroleum Show - EGYPS 2018**
PAGE:	**04**
ARTICLE TYPE:	**Agency Generated News**
REPORTER:	**Shimaa Galal – Sayed Ibrahim – Ahmed Imbabi**
AVE	**140,400**

تقرير موقف

الرئيس عبدالفتاح السيسى وشريف إسماعيل وطارق الملا فى المؤتمر الدولى للبترول أمس

الملا: مسح إقليمى بخليج السويس.. وأكبر مشروع لتجميع البيانات بالبحر الأحمر

الرئيس يشهد افتتاح المؤتمر الدولى للبترول «إيجيبس 2018»

شيماء جلال- سيد إبراهيم

شهد الرئيس عبدالفتاح السيسى، أمس، فعاليات افتتاح مؤتمر ومعرض مصر الدولى الثانى للبترول «إيجيبس ٢٠١٨»، والمنعقد فى مركز مصر الدولى للمعارض بالقاهرة الجديدة.

ويعد «إيجيبس ٢٠١٨» أكبر ملتقى بترولى فى شمال إفريقيا، ويُقدم فرصة مهمة لطرح الاستثمارات المتاحة فى شتى المجالات البترولية المصرية أمام كبرى الشركات البترولية العالمية، خاصة مشروع مصر القومى للتحول لمركز إقليمى لتجارة وتداول الغاز والبترول، كما يوفر فرصة لتبادل الآراء والخبرات الفنية، والتعرف على أحدث التكنولوجيات المطبقة فى صناعة البترول والغاز العالمية. ومن المتوقع أن يشهد «إيجيبس ٢٠١٨»، الذى يستمر حتى الأربعاء، إقبالًا كبيرًا، إذ يشارك فيه وزراء الطاقة والبترول من دول عدة، وعدد من رؤساء الشركات العالمية، ونحو ١٥٠ خبيرًا.

ويتضمن المؤتمر عقد ٤٠ جلسة فنية إلى جانب الجلسات الرئيسية، ويشارك فى فعالياته أكثر من ٤٠٠ شركة محلية وعالمية، ويضم ١١ جناحًا لكبريات الدول فى الصناعة البترولية. من جانبه، قال المهندس طارق الملا، وزير البترول، إن «إيجيبس ٢٠١٨» يعد أحد عناصر تنفيذ استراتيجية وزارة البترول، إذ إنه فرصة ليتعرف العالم على قصص النجاح التى تحققت، وكذلك السياسات والإصلاحات الجارى العمل بها، فضلًا عن أنه نافذة لاستعراض الفرص المتاحة وزيادة سبل التعاون مع الشركات العالمية بما يحقق المصالح المشتركة.

وأضاف «الملا»، فى كلمته خلال افتتاح المؤتمر، أن القيادة السياسية حرصت خلال السنوات الأربع الماضية على أن تكون مصر رائدة ولاعبًا فاعلًا إقليميًا ودوليًا، وأن تلبى احتياجات أبنائها فى الحياة الكريمة الحرة الآمنة، كحق أصيل لشعب قام بثورتين ودفع ثمنًا غاليًا من دماء أبنائه، وتحمل كثيرًا خلال سنوات طويلة. وذكر وزير البترول أنه تم بدء العمل فى أكبر مشروع لتجميع بيانات جيوفيزيقية من المياه الاقتصادية المصرية بالبحر الأحمر، باستثمارات أكثر من ٧٥٠ مليون دولار، بما يسهم فى وضع هذه المنطقة على الخريطة الاستثمارية لمصر للبحث عن البترول والغاز، مؤكدًا أن هذا الأمر لم يكن ممكنًا دون التوقيع على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع السعودية.

وأوضح أنه تم تنفيذ عدد من المشروعات لتطوير كفاءة معامل التكرير وتطوير البنية الأساسية، من موانئ وخطوط نقل زيت خام وغاز طبيعى ومنتجات بترولية ومستودعات تخزين، لافتًا إلى أنه فى إطار استراتيجية مصر لتصبح مركزًا إقليميًا للطاقة، فقد صدر قانون تنظيم سوق الغاز أغسطس ٢٠١٧، وأنشئ الجهاز التنظيمى له، بما يفتح المجال لمشاركة القطاع الخاص المصرى والأجنبى فى سوق الغاز، ويساهم فى جذب المزيد من الاستثمارات.

وأعلن «الملا» عن عدد من المبادرات ضمن مشروع تطوير وتحديث قطاع البترول، التى سيتم إطلاقها خلال فعاليات المؤتمر، والتى تتضمن أولًا: «الإعلان عن مبادرة جديدة بالتعاون مع شركات تسويق المنتجات البترولية العالمية العاملة فى مصر، لتحسين جودة الوقود وبدء تقديم منتج بنزين متطور يواكب المواصفات العالمية»، وثانيًا: «توقيع اتفاق بين قطاع البترول وواحدة من كبرى الشركات العالمية، لإجراء مسح (سيزمى) إقليمى بمنطقة خليج السويس، بما يساهم فى جذب الشركات العالمية لتكثيف أنشطة البحث والاستكشاف»، وفتح المجال لزيادة احتياطيات إنتاج الزيت الخام بخليج السويس، والتى ما زالت تمتلك إمكانيات كبيرة فى هذا المجال.

400
شركة محلية وعالمية تشارك فى «إيجيبس 2018»

تكشّفت معالم المعركة التى تديرها الدولة المصرية لتأمين استثماراتها التعدينية بالبحر الأبيض المتوسط سريعًا، بعد محاولة تركيا التحرش بتلك المصالح، وادعائها أن اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص التى بدأت بمقتضاها القاهرة فى استخراج الغاز لا تحمل صفة قانونية.

وكان وزير الخارجية التركى، مولود جاويش أوغلو، قد زعم أن بلاده تخطط للبدء فى أعمال تنقيب عن البترول والغاز، شرق البحر المتوسط قريبًا، وادعى أن اتفاقية ترسيم الحدود المصرية القبرصية باطلة، الأمر الذى فتح الباب للجيوب عن خوض القاهرة حربًا، لحماية مصالحها الاقتصادية من المطامع التركية.

كيف تدير مصر معركة الغاز فى شرق المتوسط؟

1 | دُفوع قانونية تثبت حقوق القاهرة.. وإيداع وثائق ترسيم الحدود مع قبرص فى الأمم المتحدة

فيما حذرت «الخارجية المصرية»، من أى محاولة للمساس، أو الانتقاص من حقوق مصر السيادية فى منطقة شرق المتوسط، عززت ذلك الموقف بالدفوع القانونية، التى تثبت سلامة استحواذ مصر على تلك المنطقة.

وذكرت الدفوع القانونية أن بداية المنطقة الاقتصادية الخالصة لمصر تقع شرق المتوسط، وتقدر مساحتها بنحو ٢٠٠ ميل بحرى، من نقاط أنستاسياس فى سبتمبر ٢٠١٤.

وذكرت الدفوع أن الاتفاقية المصرية القبرصية بشأن حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين البلدين، استندت بشكل كامل إلى نصوص وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التى وقعت وصدّقت عليها الدولتان، كما استندت إلى أن الدولتين اعتبرتا اتفاقية الأمم المتحدة بمثابة المرجعية الفنية والقانونية لاتفاقيتهما المشتركة.

الخالصة، من خلال النص على أنه «يكون للدولة الساحلية حقوق سيادية، بغرض استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية الحية منها وغير الحية، وذلك للمياه التى تعلو قاع البحر وباطنه وأرضه، وحفظ هذه الموارد وإدارتها».

ونصت أيضًا على أن تلك الاختصاصات تشمل الأنشطة الأخرى للاستكشاف والاستغلال الاقتصاديين للمنطقة كإنتاج الطاقة من المياه

2013
وقعت مصر

○ أعلنت شركة «بى. بى» البريطانية بدء إنتاج الغاز التجريبى من المرحلة الأولى لمشروع حقل «أتول» الواقع فى منطقة امتياز شمال دمياط البحرية فى شرق الدلتا،

VANTAGE COMMUNICATIONS

EGYPS
EGYPT PETROLEUM SHOW
12 – 14 February 2018
New Cairo Exhibition Centre

PRESS CLIPPING SHEET

لمشروع حقل «أتول» الواقع فى منطقة امتياز شمال دمياط البحرية فى شرق الدلتا، وذلك قبل الموعد المقرر له بسبعة أشهر، وبتكلفة تقل ١٣٪ عن التكلفة التقديرية المبدئية.

وذكرت الشركة فى بيان أمس، أن الإنتاج الحالى للمشروع يبلغ ٣٥٠ مليون قدم مكعب من الغاز، و١٠ آلاف برميل من المتكثفات فى اليوم، ويوجه إنتاج الحقل إلى شبكة الغاز القومية المصرية.

وأضاف البيان أن مشروع حقل «أتول» يعد أول مشروع جديد للشركة يبدأ الإنتاج فى عام ٢٠١٨، استكمالًا للمشروعات التى تم تنفيذها بنجاح خلال السنوات الماضية، مشيرًا إلى أن المشروعات الثلاثة عشر التى بدأت الإنتاج خلال عامى ٢٠١٦ و٢٠١٧ تنتج أكثر من نصف مليون برميل بترول مكافئ فى اليوم.

وكان وزير الخارجية التركى، مولود جاويش أوغلو، قد زعم أن بلاده تحتفظ للبدء فى أعمال تنقيب عن البترول والغاز، شرق البحر المتوسط قريبًا، وادعى أن اتفاقية ترسيم الحدود المصرية القبرصية باطلة. الأمر الذى فتح الباب للجدل من جديد، من جانب القاهرة حربًا، لحماية مصالحها الاقتصادية من المطامع التركية.

وفندت وزارة الخارجية المصرية مزاعم أنقرة، وأكدت أن اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص، لا يمكن لأى طرف أن ينازع فى قانونيتها.

وأضافت الوزارة أن الاتفاقية تتسق وقواعد القانون الدولى، كما جرى إيداعها كاتفاقية دولية فى الأمم المتحدة.

وتجلت تفاصيل تلك المعركة بشكل أوضح، عندما نشرت وزارة الدفاع المصرية لقطات لتأمين القوات البحرية حقل «ظهر» الذى اكتشف فى إطار الاتفاقية، ضمن مهام العملية الشاملة «سيناء ٢٠١٨»، فى رسالة ربما تكون مباشرة مفادها أن مصر ستحمى مصالحها الاقتصادية فى البحر بكل إمكانياتها القانونية والعسكرية والسياسية.

أحمد إمبابى

حاملة المروحيات الميسترال

2 | تزويد «البحرية» بأسلحة متطورة.. وتأمين حقل ظُهر بالميسترال

ونفذت الدولة المصرية استراتيجية وطنية لتعزيز قدرات قواتها المسلحة، لتأمين ثرواتها البحرية خلال السنوات الأربع الماضية، بما حقق نقلة حقيقية فى تطوير التسليح، وشكل حائط دفاع مهيبًا لحماية مصالحها واستثماراتها.

ومن أجل تأمين ثروات مصر بالمتوسط، ضمت القوات المسلحة العديد من الوحدات البحرية الحديثة، التى تتناسب مع التحديات الحالية والمستقبلية.

وضمنت تلك القطع الجديدة استمرار الدور الفعال للقوات البحرية المصرية فى تأمين الثروات الوطنية بالبحر داخل عمق مياهنا الاقتصادية.

كان الفريق أحمد خالد حسن، قائد القوات البحرية المصرية، قد عدد بعض القطع المتطورة التى انضمت لقواته، وتمثلت فى حاملتى طائرات مروحية طراز «الميسترال» جمال عبدالناصر، وأنور السادات، إضافة إلى الفرقاطة طراز «فريم» تحيا مصر، وعدد من لنشات الصواريخ، والغواصات المتقدمة.

واستهدفت القوات المسلحة من ذلك التطوير أن تصبح القوات البحرية المصرية، على المستوى المنشود والمأمول من حيث الكفاءة القتالية والفنية، التى تُمكنها من تأمين المصالح الحيوية للدولة المصرية.

وظهرت عملية تأمين القوات البحرية لحقل «ظهر» بالبحر المتوسط ضمن إجراءات تأمين المنشآت والمناطق الحيوية، وأيضًا ضمن جهود القوات لقطع أى إمدادات للإرهابيين.

3 | تشكيل حلف رباعى مع نيقوسيا وأثينا وروما

دشنت الدولة المصرية مع بداية فترة حكم الرئيس السيسى، آلية التعاون الثلاثى بين مصر وقبرص واليونان فى شرق المتوسط، وأشرفت على انعقاد أول قمة لقادة الدول الثلاث فى نوفمبر ٢٠١٤ بالقاهرة، لتتوالى انعقادها حتى نسختها الخامسة فى نوفمبر ٢٠١٧ بالعاصمة القبرصية نيقوسيا.

ومع كل دورية انعقاد لآلية التعاون الثلاثى تحولت الملاقات لتحالف ثلاثى إقليمى، يقدم نموذجًا للملاقات مع دول الاتحاد الأوروبى بالمنطقة، وحقق كثيرًا من المكاسب، أبرزها: التعاون فى مجال استكشاف الغاز والطاقة، وتعزيز التعاون فى النقل البحرى، والربط الكهربائى، والتنسيق المشترك فى مواجهة تحدى الإرهاب.

وتمثلت أبرز ثمار إجراءات ترسيم الحدود البحرية فى تكثيف عمليات البحث والتنقيب عن الغاز والبترول، وهو ما تم بشكل كامل مع قبرص، وبشكل مبدئى محتمل مع [illegible].

واتفقت مصر مع قبرص، خلال زيارة السيسى الأخيرة لنيقوسيا فى نوفمبر ٢٠١٧، على تسييل الغاز القبرصى فى شرق المتوسط ضمن اتفاقية التعاون المشترك فى مجال الطاقة، وإعادة تصديره فى ظل ما تمتلكه مصر من محطات تسييل، مثل الموجودة فى دمياط ورشيد.

ويعد نجاح نموذج التعاون الثلاثى بين مصر وقبرص واليونان، تسعى الدول الثلاث لتعزيز هذا التعاون الإقليمى بتوسيعه وإضافة دول أخرى، وجرى طرح ذلك التوجه فى مباحثات القمة الثلاثية لقادة الدول الثلاث بقبرص نوفمبر ٢٠١٧.

وعبّر رئيس الوزراء اليونانى إلكسيس تسيبراس فى المؤتمر الصحفى المشترك، عن ذلك التوجه وقتها، عندما قال إنه «يرغب فى توسيع التعاون الثلاثى بضم أطراف أخرى، خاصة فى القمة السادسة التى ستعقد فى اليونان ٢٠١٨».

وتدرس الدول الثلاث توسيع التحالف بضم إيطاليا، ليكون تحالفًا رباعيًا بالمتوسط، وهو توجه عبّر عنه أكثر من مسئول فى مصر وقبرص، وتحديدًا من خلال السفيرة المصرية بنيقوسيا من قبله، ومن المستشار الإعلامى للرئيس القبرصى ميخاليس ميخائيل.

وتستعد إيطاليا الأقرب للانضمام للتعاون الثلاثى، وقد تنتهى هذه الإجراءات قبل انعقاد القمة السادسة فى اليونان خلال هذا العام، خاصة أن هناك تعاونًا مشتركًا بين الأطراف الأربعة، بصفة خاصة فى ملف الغاز.

وكشف ميخاليس ميخائيل، المستشار الإعلامى للرئيس القبرصى، عن أن هناك اتجاهًا لتعميم فكرة التعاون الثلاثى، بمنطقة شرق المتوسط، بعد نجاح تجربة التعاون المصرى اليونانى والقبرصى، بهدف استقرار المنطقة.

وقال ميخائيل، إن هناك ترتيبات لعقد ٣ قمم مماثلة، الأولى لقادة قبرص واليونان والأردن، وأخرى تضم لبنان وقبرص واليونان، وغيرها مع إسرائيل.

2013
وقعت مصر وقبرص على اتفاقية ترسيم الحدود

فيما حذرت الخارجية المصرية، من أى محاولة للمساس، أو الانتقاص من حقوق مصر السيادية فى منطقة شرق المتوسط، عززت ذلك الموقف بالدفوع القانونية، التى تثبت سلامة استحواذ مصر على تلك المنطقة.

وذكرت الدفوع القانونية أن بداية المنطقة الاقتصادية الخالصة لمصر تقع شرق المتوسط، وتُقدر مساحتها بنحو ٢٠٠ ميل بحرى، من نقاط نهاية حدودها البحرية مع إسرائيل وقبرص، وتمارس عليها القاهرة حقوقًا خاصة فى الاستغلال واستخدام مواردها.

وأشارت الدفوع إلى أنه فى فبراير ٢٠٠٣ جرى ترسيم المنطقة الاقتصادية الخالصة، لكل من مصر وقبرص، وتضمنت ٨ نقاط إحداثية، تحدد المساحة البحرية الخالصة لكلا البلدين.

ووقّع البلدان على اتفاقية لترسيم الحدود البحرية بينهما فى ديسمبر ٢٠١٣، وصدق عليها الرئيس عبدالفتاح السيسى، والقبرصى نيكوس وذكرت الدفوع أن الاتفاقية المصرية القبرصية بشأن حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين البلدين، استندت بشكل كامل إلى نصوص وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التى وقعت وصدّقت عليها الدولتان. كما استندت إلى أن الدولتين اعتبرتا اتفاقية الأمم المتحدة بمثابة المرجعية الفنية والقانونية لاتفاقيتهما المشتركة.

وحددت مصر استنادًا لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة ٥٣ نقطة أساس، وتم إيداعها لدى الأمين العام للأمم المتحدة عام ١٩٩١، فيما حددت قبرص ٥٧ نقطة أساس، تم إيداعها أيضا لدى الأمين العام عام ١٩٩٦.

وأودعت الدولتان نقاط أساسها مدعومة بالخرائط البحرية ذات الصلة، دون اعتراض من أى طرف من الطرفين أو الأطراف الدولية.

وتُقر المادة ٥٦ من الاتفاقية، سلطات واختصاصات الدول فى المنطقة الاقتصادية الساحلية، بغرض استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية الحية منها وغير الحية، وذلك للمياه التى تعلو قاع البحر وباطنه وأرضه، وحفظ هذه الموارد وإدارتها».

ونصت أيضًا على أن تلك الاختصاصات تشمل الأنشطة الأخرى للاستكشاف والاستغلال الاقتصاديين للمنطقة كإنتاج الطاقة من المياه والتيارات والرياح.

وجرى تحديد خط الأساس المستقيم لكلتا الدولتين، إعمالًا لنص المادة ١٥ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وتنص الفقرة الثالثة من المادة ٦٠ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على التزام الدولة الساحلية بأن تقوم بالإجراءات التحذيرية اللازمة، وتقديم الإشعار اللازم عن إقامة الجزر الاصطناعية والمنشآت والمبانى، وكذلك الاحتفاظ بوسائل دائمة للتنبيه عن وجودها.